منهج السبر عند المحدثين وأثره في فهم الحديث النبوي الشريف، ودرء الإشكالات عنه مقدمات تأصيلية، ونماذج تطبيقية

The Method of Sabr (Examination) Among Hadith Scholars and Its Impact on Understanding the Noble Prophetic Hadith and Resolving Its Apparent Issues

Foundational Introductions and Practical Examples

الباحث

د. عبد الكريم محمد جراد

دكتوراه في السنة وعلوم الحديث خبير شؤون إسلامية، الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة - باحث ديني، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية - الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي

Dr. Abdul Karim Muhammad Jarad

PhD in Sunnah and Hadith Sciences

Islamic Affairs Expert ,General Authority of Islamic Affairs and Endowments

Religious Researcher, Mohamed bin Zayed University for Humanities

United Arab Emirates - Abu Dhabi

dr.abdulkrim.jrad@gmail.com

00971502102261

ملخص البحث

تناول هذا البحث منهج السبر عند المحدثين، وأثره في فهم الحديث النبوي الشريف، ودرء الإشكالات عنه، موضحًا مفهوم السبر عند المحدثين، كعملية قائمة على تتبع طرق الأحاديث وجمع روايتها وشواهدها، مسلطا الضوء على أهميته في كشف علل الأحاديث، وإبراز فوائدها، وتكوين صورة كاملة عنها، لفهمها، وإدراك مقاصدها ومراميها، ودرء الإشكالات المدعاة عليها، موضحا ذلك بمثال تطبيقي، وهو حديث (مراحل تكون الجنين) مستعرضًا سوء الفهم الحاصل فيه، والاعتراضات المدعاة عليه، مستخدما أداة السبر في تبيين معناه، وتفنيد الشبهات الموردة عليه، وإزالة المفاهيم الخاطئة المتوهمة حوله، مستنتجا أن منهج السبر ركيزة أساس في فهم الأحاديث النبوية، وإزالة ما قد يتوهم من تعارض بينها، ونفي ما قد يثار حولها من استشكالات، موصيًا المؤسسات التعليمية الشرعية باعتماد مساق أكاديمي تخصصي؛ نظري وعملي في منهج السبر عند المحدثين، وتدريب الطلاب على مهارة استخدام السبر في فهم الحديث ورد الشبهات، وصولًا إلى تعزيز مكانة السنة النبوية كمصدر ثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: منهج السبر – فهم الحديث – الحديث النبوي – السنة النبوية - شبهات الحديث – النقد الحديثي – نقد المتن – جمع الطرق.

Abstract:

This research addresses the methodology of Sabr (examination) employed by Hadith scholars and its impact on understanding the Prophetic Hadith and resolving apparent issues related to it. It clarifies the concept of Sabr as understood by Hadith scholars, highlighting it as a process involving the scrutiny of Hadith chains, compiling their narrations and supporting evidence. The study emphasizes its significance in uncovering hidden defects in Hadiths, showcasing their benefits, and forming a comprehensive understanding of them to grasp their purposes and objectives, while addressing any alleged issues.

The research provides a practical example through the Hadith on the stages of embryonic development, examining the misunderstandings surrounding it and the objections raised against it. Utilizing the tool of Sabr, the study elucidates the Hadith's meaning, refutes the objections, and corrects misconceptions. The research concludes that the methodology of Sabr is a fundamental pillar in understanding Prophetic Hadiths, resolving perceived contradictions, and dispelling any doubts raised about them.

It recommends that Islamic educational institutions establish a specialized academic course, both theoretical and practical, on the methodology of Sabr among Hadith scholars. The aim is to train students in mastering this skill for understanding Hadith and responding to objections, thereby enhancing the status of the Prophetic Sunnah as the second source of Islamic legislation.

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم بكتاب بين كالشمس وضحاها، وبسنة نيرة كالقمر إذا تلاها، فمن سار على نهجهما سار في ضوء النهار إذا جلاها، ومن أعرض عنهما جال في ظلمة الليل إذا يغشاها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، يستقل بتشريع الأحكام، ويفصل ما جاء في القرآن، ويبين مجمله، ويخصص عامه، ويقيد مطلقه، ويوضح مشكله.

وانطلاقًا من هذه المكانة الرفيعة، والمنزلة السامية للحديث النبوي الشريف؛ فقد عكف أئمة أجلة وعلماء نجباء على دراسته؛ يفسرون ألفاظه، ويشرحون غامضه، ويبينون مبهمه، ويوضحون سياقه، ويوردون أسباب وروده، ويستنبطون حِكَمَهُ، ويستخرجون أحكامه، كما انبرى منهم صيارفة ناقدون، يذبون عن الحديث النبوي الشريف؛ ينفون عنه تشكيك المتعالمين، ويدرؤون شبهات الطاعنين، ويدفعون دعاوى المبطلين، ويقوضون رِيَبَ المتحاملين؛ كل ذلك باعتماد المنهج العلمي السليم، المستند إلى الضوابط الدقيقة، والأدلة العقلية والنقلية المتينة، ومن أقوى هذه المناهج استدلالًا، وأبينها احتجاجًا، وأقومها برهانًا؛ **منهج السبر**؛ الذي يعنى بجمع أسانيد الحديث الواحد ومتونه، من أجل تكوين صورة شاملة له، وفهمه فهمًا دقيقًا وشاملًا؛ فإن روايات الحديث يفسر بعضها بعضًا، فيتضح بذلك معناها، ويعقل مقصدها ومرماها، ويتعين مبهمها، ويجلو غامضها، ويظهر الخفي من فوائدها، وتحل الإشكالات المتوهمة فيها، وتدرأ الاعتراضات المدعاة عليها، قال أحمد ابن حنبل رحمه الله: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"[1]. وقال ابن حجر رحمه الله: "المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد فإن الحديث أولى ما فُسِّر بالحديث"[2].

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢/ ٢١٢).

(٢) ابن حجر، فتح الباري: (٦/ ٤٧٥).

وتتجلى أهمية هذا البحث في بيان أثر السبر في فهم الحديث النبوي الشريف، فهمًا سليمًا مستقيمًا، ودفع الشبهات المثارة حوله، ودرء الإشكالات المتوهمة فيه، ودحض الافتراءات المدعاة عليه.

وتتلخص إشكالية البحث في امتطاء عدد غير قليل من غير المتخصصين، وبعض من المتحاملين صهوة النقد الحديثي، من غير دراية بالمسلك العلمي السليم، ولا تمكن من ناصية المنهج النقدي القويم، مما أدى بهم إلى فهم الأحاديث على غير معناها، وحملها على غير مقاصدها، فتوهموا الإشكالات، وأثاروا الشبهات، ودفعوا بالاعتراضات، من غير دليل ثابت، ولا حجة قائمة، ولا منهج معتبر، معتمدين الرواية المفردة في فهمهم، ونشر دعاويهم، وبث شكوكهم، مهملين الروايات الأخرى التي تتضمن الإجابة على تساؤلاتهم، والرد على استشكالاتهم، ودفع اعتراضاتهم، وتبيين زيف دعاويهم، وقد جاء هذا البحث ليجيب على الأسئلة الآتية:

- ما هو منهج السبر عند المحدثين، وما مفهومه؟
- ما أهميته في دراسة الحديث النبوي الشريف؟
- ما أثر السبر في فهم الحديث، ودفع الشبهات المثارة حوله، ودرء الإشكالات المتوهمة فيه؟ وما مدى نجاعته في تحقيق ذلك؟

واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي، لتوضيح مفهوم السبر وأهميته، إلى جانب المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قمت بتتبع طرق حديث (مراحل خلق الإنسان) وجمع شواهده، ثم تناولتها بالدراسة والمقارنة والتحليل، وإصدار النتائج المترتبة عليها.

ويهدف هذا البحث إلى:

١. الإسهام في الدفاع عن المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وصيانته من الفهوم السقيمة، والتأويلات المنحرفة، والتشكيكات المغرضة.

٢. تسليط الضوء على أحد أركان المنهج العلمي النقدي الواجب اعتماده في التعامل مع الحديث النبوي، وهو السبر؛ وذلك بجمع الروايات المتعددة للحديث الواحد وفي الموضوع الواحد.

٣. بيان المنهج العلمي النقدي الصحيح في فهم الحديث النبوي، واستجلاء معانيه، ودرء الإشكالات المتوهمة فيه، ودحض الشبهات المثارة حوله.

٤. بيان فوائد السبر عند المحدثين في فهم الأحاديث النبوية فهمًا دقيقًا وشاملًا، وأثره في

درء الإشكالات المتوهمة فيه، ودوره في دفع الشبهات المثارة حوله.

وقد جاءت خطة البحث في:

مقدمة: تتضمن أهمية الموضوع، وأهدافه، ومنهجه، وإشكاليته، وخطته.

المبحث الأول: السبر، تعريفه، وأهميته:

المطلب الأول: تعريف السبر عند المحدثين.

المطلب الثاني: فوائد السبر في علم الحديث.

المبحث الثاني: أثر السبر في فهم حديث (مراحل تكون الجنين)، ودرء الإشكالات المدعاة عليه:

ثم ختمت البحث بمجموعة من النتائج، وعدد من التوصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المبحث الأول
السبر، تعريفه، وأهميته

المطلب الأول: تعريف السبر.

السبر: لغة: بفتح السين وسكون الباء، مصدر سبر، وله معان عدة، أبينها فيما يأتي:

١. **التجربة:** قال الفراهيدي: "سبر ما عنده: أي جربه"(١). وقال ابن فارس: "السبر: هو روز الأمـر"(٢). أي: تجربته، وقال ابن منظور: "السبر: التجربة، سبر الشيء سبرا: حزره وخبره"(٣).

٢. **الاختبار:** قال ابن دريد: "سبرت الرجل: إذا بلوته"(٤). وقال الزمخشري: "ومن المجاز: خبرت فلانا وسبرته"(٥). وقال ابن الأثير: "وفي حديث الغار، قال أبو بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ: "لا تدخله حتى أسبره قبلك". أي أختبره، وأنظر هل فيه أحد، أو شيء يؤذي"(٦). وقال الزبيدي: "السبر: بفتح فسكون: امتحان غور الجرح وغيره"(٧).

٣. **التأمل:** قال الفيومي: "سبرت القوم: تأملتهم واحدا بعد واحد لتعرف عددهم"(٨).

٤. **القياس:** قال الأزهري: "السبر: مصدر سبرت الجرح أسبره سبرا: إذا قسته ليعرف غوره"(٩). وقال الطالقاني: "السبار: القياس"(١٠). وقال ابن الأثير: "حتى أسبره: أي أعتبره"(١١).

---

(١) الفراهيدي، العين: (٢٥١/٧)، مادة: سبر.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة: (١٢٧/٣)، مادة: سبر.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: (٣٤٠/٤) مادة: سبر.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة: (٣١٠/١)، س ب ر.

(٥) الزمخشري، أساس البلاغة: (٢٨٢/١)، س ب ر.

(٦) لم يرد هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث والمغازي - على شهرته فيها بغير لفظ "السبر" - وإنما ورد بهذا اللفظ في: ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣٣٣/٢)، مادة: سبر، ولعلها رواية على المعنى.

(٧) الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: (٤٨٧/١١)، مادة: سبر.

(٨) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (٢٦٣/١)، مادة: سبر.

(٩) الأزهري، تهذيب اللغة: (٢٨٤/١٢)، مادة: سبر.

(١٠) ابن عباد، المحيط في اللغة: (٣١٤/٨)، مادة: سبر.

(١١) ابن منظور، لسان العرب: (٣٤٠/٤)، مادة: سبر.

أي: أقيسه. وقال ابن منظور: "سبر الجرح يسبره: نظر مقداره وقاسه ليعرف غوره"(١). والقياس يكون لمقدار الشيء بمفرده، ويكون أيضا لقياس الشيء على الشيء.

٥. التقدير: قال ابن الأعرابي: "سبر: إذا قدر"(٢). وقال ابن دريد: "أسبره سبرا: إذا قدرت قعره"(٣).

٦. العلم والمعرفة: قال الزمخشري: "وفيه خير كثير لا يسبر، وهذا أمر عظيم لا يسبر، وهذه مفازة لا تسبر: لا يعرف قدر سعتها"(٤). وقال ابن منظور: "اسبر لي ما عنده: أي: اعلمه"(٥). وقال الفيومي: "سبرت الجرح سبرا: تعرفت عمقه"(٦).

٧. استخراج كنه الأمر: قال ابن منظور: "السبر: استخراج كنه الأمر"(٧).

واصطلاحا:

من الجدير قبل التعريج على تعريف السبر؛ أن نبين أن أول من استخدم هذا المصطلح من المحدثين: ابن حبان، وابن عدي، قال ابن حبان: في ترجمة ابن لهيعة: "سبرت أخباره في رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين موجودا"(٨). وقال ابن عدي: في ترجمة حبيب بن أبي الأشرس: "فأما أحاديثه ورواياته فقد سبرتها، ولا أرى به باسا، وأما رداءة دينه ... فهم أعلم وما يذكرونه"(٩).

أمَّا من حيث التعريف؛ فلعلّ أوّل من عرّفه السّخاويّ في شرحه لألفيّة العراقيّ، وذلك عند قوله:

الاعتبارُ سبرُكَ الحديثَ هلْ شاركَ راوٍ غيرَهُ فيما حمَل

قال السخاوي: "سبرك: اختيارك ونظرك الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة، وغيرهما

(١) ابن منظور، لسان العرب: (٣٤٠/٤)، مادة: سبر.
(٢) السابق.
(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة: (٣١٠/١)، مادة: سبر.
(٤) الزمخشري، أساس البلاغة: (٢٨٢/١)، س ب ر.
(٥) ابن منظور، لسان العرب: (٣٤٠/٤)، مادة: سبر.
(٦) الفيومي، المصباح المنير: (٢٦٣/١)، مادة: سبر.
(٧) ابن منظور، لسان العرب: (٣٤٠/٤)، مادة: سبر.
(٨) ابن حبان، المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكون، رقم الترجمة: ٥٣٨: (١٢/٢).
(٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، رقم الترجمة: ٥٢٤: (٤٠٤/٢).

كالمعاجم والمشيخات والفوائد، لتنظر هل شارك راويه الذي يظن تفرده به راو غيره..."[1].

وقال الصنعاني: "واعتباره يكون بسبره: أي المحدث، أي بتتبعه طرق الحديث ليعرف المحدث هل يشاركه، أي: يشارك الراوي في رواية ذلك الحديث الذي سبر طرقه راو غيره"[2].

وقد عرّف الدكتور أحمد العزيّ (السّبر) في معرض حديثه عن ابن عديّ ومنهجه في كتابه (الكامل)، فقال: "**اِسْتِقْصَاءُ مَرويَّاتِ الحَدِيثِ الوَاحِدِ، وَتَتَبُّعِ طُرُقِهِ، ثُمَّ اخْتِبَارُهَا، وَمُوَازَنَتُهَا بِرِوَايَاتِ الثِّقَاتِ**"[3].

ويمكننا بناء على ما تقدم تعريف السبر، بأنه: **استقصاء مرويّات الحديث، ومعارضة بعضها ببعض، لكشف علّة، أو الوقوف على فائدة، أو الحكم على راو، أو الاعتبار بمرويّاته**[4].

المطلب الثاني: فوائد السبر في فهم الحديث.

أولى المحدثون سبر الأسانيد والمتون أهمية بالغة، وعناية فائقة، وذلك بسبب كثرة الروايات والطريق للحديث الواحد، وتعدد الوقائع والحوادث في الحديث الواحد، إضافة لما ينطوي عليه جمع المرويات من فوائد جمة، تكشف علل الحديث، وتبين غامضه، وتفسير غريبه، وتجلي معناه، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتوضح مبهمه، وتدرأ إشكاله، وترد الاعتراض عليه، وتبرز الفوائد الزائدة فيه، قال السَّخاويُّ: "**وَكَمْ فِي جَمْعِ طُرُقِ الحديثِ منْ فائدةٍ**"[5]. وسأقتصر فيما يأتي على إيراد الفوائد المتصلة بهذا البحث:

١. **كشف العلل:** فسبر الأسانيد والمتون وموازنة بعضها ببعض، من أدق ما توصل إليه المحدثون من مسالك في سبيل كشف العلة وبيانها، وذلك لدقة العلة وخفائها وغموضها، والتي لا يمكن معرفتها إلا بالنظر الثاقب، والتفحص الدؤوب للأسانيد والمتون، وقد بين الأئمة المحدثون فوائد السبر في كشف العلة، وبيان الخطأ من الحديث، قال ابن المبارك: "**إذا**

(١) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: (٢٠٧/١).
(٢) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (١٣/٢).
(٣) أحمد العزي، السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين: (ص:٧، وما بعدها).
(٤) جراد، عبد الكريم، السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات: (ص: ٣٣).
(٥) السخاوي، فتح المغيث: (٣٧٠/٢).

أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[1]. وقال ابن معين: "**اكتب الحديث خمسين مرة، فإن له آفات كثيرة**"[2]. وقال ابن المديني: "**الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه**"[3]. وقال مسلم: "**فبجمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها**"[4]. وقال الجوهري: "**كل حديث لا يكون عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيم**"[5]. وقال الخطيب البغدادي: "**السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط**"[6]. وقال ابن الصلاح: "**والطريق إلى معرفة العلل: جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه**"[7]. وقال ابن حجر: "**وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة أن يجمع بين طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف**"[8]. وقد دعا الأئمة من المحدثين إلى كثرة مجالسة العلماء، وعدم الاقتصار على واحد منهم، لينكشف بتعدد المجالس والروايات زلل الراوي، وخطأ الرواية، قال السختياني: "**إذا أردت أن تعرف خطأ شيخك فجالس غيره**"[9]، وقال السخاوي مبينا فوائد مجالس الإملاء: "**ومن فوائدها: اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى، ويثبت لأجلها حكمه بالصحة أو غيرها، ويترتب عليها إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ**"[10].

---

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢/٢٩٥).

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: (٢/٢١٢).

(٤) مسلم، التمييز: (١/٢٠٩).

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (٦/٩٤).

(٦) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢/٢٩٥).

(٧) ابن الصلاح، علوم الحديث: (١/٨٩)، وابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: (١/٢٠٠).

(٨) ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح: (ص:٢٩٥).

(٩) الدارمي، سنن الدارمي: رقم الحديث: ٦٤٣، (١/١٦١)، نقله عنه سلَّام بن سليم.

(١٠) السخاوي، فتح المغيث: (٢/٣٣٤).

٢. فهم الحديث: فمن خلال سبر المرويات، يتضح الزائد، وتبرز الفوائد، فيفهم الحديث، ويتضح معناه، وحتى تكون هذه الزيادة معتبرة لا بد من صحة السند الموصل إليها، وثقة الراوي الذي جاء به، قال ابن حجر: "**المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث**"(١). وهو الشرط الذي اشترطه في (الفتح)، فقال: "**أستخرج ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية، منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك**"(٢). والحديث لا يحاط بمعانيه ولا تدرك مغازيه، إلا حينما نجمع بين ألفاظه، قال ابن معين: "**لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه**"(٣). وقال ابن دقيق: "**على طالب التحقيق أن يجمع طرق الحديث، ويحصي الأمور المذكورة فيه، ويأخذ بالزائد فالزائد، فإن الأخذ بالزائد واجب**"(٤). وعقب الشوكاني على قوله قائلا: "**فجمعنا من طرق الحديث ما تدعو الحاجة إليه، وتظهر للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة، وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه**"(٥). فكم من لفظة غريبة أو مصحفة في متن حديث وردت مفسرة ومضبوطة في حديث آخر وكم من حديث مشكل زال إشكاله برواية أخرى، أو علة أصولية لا تستبين إلا من خلال رواية أخرى تبين سبب ورود الحديث والواقعة التي نشأ لأجلها، وقد يكون عاما في حديث وله مخصص في آخر، أو مطلقا وله مقيد، أو مجملا ومبينا في آخر، ورب اسم مبهم ورد في حديث وجاء مصرحا به في آخر، أو تكون فيه زيادة ثقة تأتي بزيادة معنى وفائدة ...الخ. قال ابن المنذر: "**وَأَخْبَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُفَسِّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى مَعْنَى بَعْضٍ**»(٦).

---

(١) ابن حجر، فتح الباري: (٤٧٥/٦).

(٢) ابن حجر، مقدمة فتح الباري: (٤/١).

(٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢١٢/٢).

(٤) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: (٤/٢).

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار: (٢٩٧/٢) بتصرف، وقد اعتمد الشوكاني هذه القاعدة في كتابه، وأشار إليها في مواطن عدة، انظر المواضع الآتية: (١٨٧/٢، و٢٣١/٢، و٢٩٨/٢، و٣١٦/٢، و٣٤٨/٢).

(٦) ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: (١/ ٣٥١).

٣. درء الإشكالات: فكثيرًا ما ترد الإشكالات على بعض الأحاديث، وتأتي الاعتراضات عليها، وتثار الشبهات حولها، بسبب الاقتصار على رواية دون أخرى، وسبر المرويات يساعد في فهم سياق الحديث، والمعنى الكلي له، وتفسيره بشكل صحيح، وإزالة أي لبس قد يعلق به بسبب رواية واحدة مقتضبة، فبعض الأحاديث قد تكون واردة في سياق خاص، أو موجهة لشخص معين، أو يكون الراوي قد رواها بالمعنى، أو على الاختصار، كما أن السبر يزيل التناقضات الظاهرية بين الأحاديث، فبالسبر وجمع المرويات يزال اللبس ويتضح المعنى وتتم الفائدة، ويزول كل إشكال ويتلاشى كل اعتراض أو إيهام، وقد ترد بعض الأحاديث بألفاظ متقاربة في وقائع متعددة، فالسبر يقدم صورة شاملة ودقيقة للأحاديث النبوية، يدرأ إشكالها، ويوضح معناها، ويدحض الشبهات المثارة حولها، ويرد الاعتراضات عليها، قال ابن حنبل: "**الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا**"(١). وقال الأثرم: "**الأحاديث يفسر بعضها بعضا، ويصدق بعضها بعضا**"(٢). وقال ابن دقيق العيد: "**الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضا**"(٣). وقال أبو زرعة: "**والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات**"(٤). وقال ابن حجر: "**وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل، وما سبب ذلك إلا إيثار الراحة بترك تتبع طرق الحديث، فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا**"(٥).

وهكذا فإن السبر عند المحدثين منهج علمي دقيق وعميق؛ يُعنى بفحص الروايات ومقارنتها لاستخراج العلل، وإظهار الفوائد، ودرء الإشكالات المدعاة عليها، كما يُعدّ هذا المنهج ركيزة أساسًا في فهم الأحاديث النبوية وتوجيهها توجيهًا صحيحًا، سليما ومستقيمًا، وسيتضح لنا ذلك بجلاء من خلال المثال التطبيقي الذي سأتناوله في المبحث الآتي.

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي: (٢١٢/٢).
(٢) الأثرم، ناسخ الحديث ومنسوخه: (ص: ٢٥١).
(٣) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام: (١١٧/١).
(٤) العراقي، طرح التثريب: (١٦٩/٧).
(٥) ابن حجر، فتح الباري: (٢٢٢/١٢).

المبحث الثاني
أثر السبر في فهم حديث (مراحل تكون الجنين) ودرء الإشكالات المدعاة عليه

سنستعرض في هذا المبحث حديثًا من الأحاديث النبوية، التي قصرت عن فهم بعضهم، فادعى استشكالها، وطعن في نسبتها، وشكك في صحتها، ونبين أثر السبر في استقامة فهمهما، ودرء الإشكالات المدعاة عليها، وذلك في يأتي:

نص الحديث: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ -وهو الصادق المصدوق: «**أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ، فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا**»[1].

فقد رد بعض الباحثين هذا الحديث، وشككوا في صحته، بسبب استشكالهم لمعناه، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: مدة تشكل الجنين: وذلك في قوله ﷺ: «**أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ**». حيث قالوا: إن من البدهيات العلمية الطبية المسلمة؛ أن الجنين إنما يتشكل بكل مراحله المذكورة في الحديث النبوي في أربعين يومًا (ستة أسابيع تقريبًا)، لا في مئة وعشرين يومًا (أربعة أشهر تقريبًا) كما أفاده نص الحديث، وعليه؛ فالحديث غير صحيح متنًا وإن صح إسناده، يقول

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، بَابٌ ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾، رقم الحديث: ٣٢٠٨: (٣٢٠٨/١١١)، ومسلم، المسند الصحيح، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم الحديث: ٢٦٤٣: (٤٤/٨)، وأبو داود، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في القدر، رقم الحديث: ٤٧٠٨، (٣٦٤/٤)، والترمذي، الجامع الكبير، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في أن الأعمال بالخواتيم، رقم الحديث: ٢١٣٧، (١٥/٤).

جواد عفانة بعد أن أورد حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «هذا الحديث صحيح سندًا إلا أنَّه مردود متنًا؛ ... لأنه مخالف للعلم، ولما ثبت يقينًا أن الجنين يتشكل ويصبح خلقًا آخر على صورة إنسان بعد ستة أسابيع (اثنان وأربعون يومًا)، وقد أصبح هذا واقعًا عمليًّا، لا ينكره إلا جاهل أو مكابر»[1].

الوجه الثاني: إتهام الله تعالى بالظلم والإجبار: وذلك في قوله ﷺ: **«فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»**. قال كبير المعتزلة عمرو بن عبيد عن هذا الحديث: «لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحببته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رَسُول اللَّه ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت اللَّه تعالى يقول هذا، لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا»[2].

وللإجابة على هذين الاعتراضين وتوضيح هذين الاستشكالين، لا بد من اعتماد الطريقة العلمية العملية التي سار عليها المحدِّثون ونهجوها في دراستهم للأحاديث النبوية وفهمهم لها؛ وهي سبر الأحاديث؛ بتتبع طرقها، وجمع رواياتها، والمقارنة بين ألفاظ متونها، حتى تكون صورة الحديث كاملة أمامنا، وفهمه تامًّا لدينا؛ فإن روايات الحديث يفسر بعضها بعضًا، ويوضح بعضها غامض بعضٍ، ويزيل بعضها إشكال الآخر.

وفيما يأتي جدول بأسانيد الحديث ومتونه، يوضح أوجه الاتفاق والافتراق بينها، أقتصر منها على ما يتصل بموضوع بحثنا:

(١) جواد عفانة، دور السنة في إعادة بناء الأمة: (ص: ١٣٧-١٣٨)، والإسلام وصياح الديك: (ص: ٧٩-٨٠).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (٦٩/١٤)، والذهبي، تاريخ الإسلام: (٩٤١/٣)، والمزي، تهذيب الكمال: (١٢٩/٢٢).

سند الحديث							متن الحديث
المصنف	رقم الحديث	الراوي الخامس	الراوي الرابع	الراوي الثالث	الراوي الثاني	الراوي الأول	
البخاري	٣٢٠٨	الحسن بن الربيع	سلام بن سليم الأحوص	سليمان بن مهران الأعمش	زيد بن وهب	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». «فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».
	٣٣٣٢	عمر بن حفص	حفص بن غياث				
	٦٥٩٤	هشام بن عبد الملك	شعبة				
	٧٤٥٤	آدم بن أبي إياس					
مسلم	٢٦٤٣	أبوبكر بن أبي شيبة	عبد الله بن نمير، ومحمد بن خازم، ووكيع بن الجراح				«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». «فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».
		محمد بن عبد الله بن نمير					
أبو داود	٤٧٠٨	الحسن بن الربيع	سلام بن سليم، أبو الأحوص				«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». «فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».
سنن الترمذي	٢١٣٧	هناد بن السري	محمد بن خازم				«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». «فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».
		محمد بن بشار	يحيى بن سعيد				
مسند الحميدي	١٢٦		محمد بن عبيد الطنافسي				«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَيَكُونَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ» «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَلْيَسْبِقْ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلَهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا»
مسند الطيالسي	٢٩٦		شعبة				«إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ لَيُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». «وَاللهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ - لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلَهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ - أَوْ إِنَّ أَحَدَكُمْ - لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلَهَا».

فبسبر هذا الحديث نجد أنه أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وأحمد، والحميدي، والطيالسي، وغيرهم، ومداره على الأعمش؛ سليمان بن مهران.

وقد رواه عن الأعمش -كما في جميع كتب الحديث خلا صحيح مسلم-: شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن خازم، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وسلام بن سليم، وحفص بن غياث، بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». والتي توهم أن مجموع تشكل الإنسان بكل مراحله المذكورة في الحديث مئة وعشرون يومًا.

وشعبة بن الحجاج، ومحمد بن خازم من أثبت الناس في الأعمش، وهم من أصحاب الطبقة الأولى في الرواية عنه، وكذلك حفص بن غياث، وهو من أصحاب الطبقة الثانية في الرواية عنه(١).

ورواه عن الأعمش -كما في صحيح مسلم-: عبد الله بن نمير، ومحمد بن خازم، ووكيع بن الجراح، بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ». بزيادة لفظ: «فِي ذَلِكَ». والذي يبين أن مجموع تشكل الجنين بكل مراحله المذكورة في الحديث إنما تكون في أربعين يومًا.

وقد تقدم آنفًا أن محمد بن خازم (أبا معاوية الضرير) من أثبت الناس في الأعمش، كما أن وكيع بن الجراح من أثبت الناس فيه، وهو من أصحاب الطبقة الثانية في الرواية عنه(٢)، وعليه فالزيادة الواردة في صحيح مسلم زيادة ثقة.

وقد حمل كثير من العلماء الرواية الثانية (رواية صحيح مسلم) على الرواية الأولى (رواية

---

(١) قال أحمد عن أبي معاوية الضرير (محمد بن خازم): «هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره". وقال أبو حاتم: "أثبت الناس في الأعمش سفيان، ثم أبو معاوية". وقال يحيى بن معين: "كان أثبت أصحاب الأعمش -أي: أبو معاوية- بعد شعبة وسفيان". وقال أبو حاتم: "أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير، ثم حفص بن غياث". ينظر: الترمذي، شرح علل الترمذي: (٨١٢/٢)، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (١٢٩/٢٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (٢٤٨/٧)، والتركي، معرفة أصحاب الأعمش: (ص: ١٤٣).

(٢) سئل عبد الرحمن بن أبي حاتم: من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ فقال: «ما أعدل بوكيع أحدًا"، فقال له رجل: "يقولون أبو معاوية"، فنفر من ذلك، وقال: "أبو معاوية عنده كذا وكذا وهما». وسئل ابن معين: «أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أم وكيع، فقال: «أبو معاوية أعلم به، ووكيع ثقة". وقال أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب: قلت ليحيى بن معين: "أيهم أحب إليك في الاعمش: عيسى بن يونس، أو حفص بن غياث، أو أبو معاوية؟ قال: "أبو معاوية". ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين: (ص: ٥١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (٢٣١/١) و(٢٤٨/٧)، والتركي، معرفة أصحاب الأعمش: (ص: ١٤٣).

صحيح البخاري)، حيث إن الأولى كانت مجملة، وجاءت الثانية مفصلة، والواجب حمل المجمل على المبين كما قرر علماء الأصول[1]، لأن «كلام رسول الله ﷺ يصدق بعضه بعضًا، ويفسر بعضه بعضًا، ويطابق الواقع في الوجود ولا يخالفه؛ وإنما يخبر بما لا يستقل الحس ولا العقل بإدراكه؛ لا بما يخالف الحس والعقل»[2]. وبناء على ذلك قرر جمع من العلماء المتقدمين أن جميع المراحل المذكورة في الحديث إنما تكون في الأربعين يومًا الأولى، موافقين في ذلك ما توصل إليه العلم الحديث[3]، فقالوا: إن لفظتي و«مِثْل ذَلِكَ»، في رواية الإمام مسلم الثانية؛ لفظتان مفتاحيتان، تساعدان على إزالة الإشكال؛ فاسم الإشارة المبهم «ذَلِكَ» يعود على شيء ذكر قبله، وهذا الشيء يحتمل أن يكون أحد ثلاثة أشياء، وهي: جمع الخلق، وبطن أمه، وأربعين يومًا، فهو لفظ مجمل، يحمل على اللفظ المبين للمقصود من اسم الإشارة، والذي بين لنا ذلك حديث حذيفة ﷺ الذي يمنع مضمونه أن يعود اسم الإشارة على الفترة الزمنية «أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، ولا يصح أن يعود اسم الإشارة على بطن الأم؛ لأن تكراره في الحديث لا يفيد معنى جديدًا[4]. وممن قال من العلماء بذلك:

الحافظ ابن حجر: «وقد نقل الفاضل علي بن المهذب الحموي الطبيب اتفاق الأطباء على أن خلق الجنين في الرحم يكون في نحو الأربعين»[5].

وابن الزملكاني: قال ابن الزملكاني: "قلت: إنما اضطرب أقوال الأئمة في الجمع بين الحديثين لعدم وقوفهم على ما دل عليه صناعة التشريح، وها أنا أذكر تنقل النطفة في الرحم، ثم أنزل عليه، ليطابقا الواقع في نفس الأمر، فإن خير المنقول ما وافق المعقول، فأقول: المدة التي يتم فيها خلق الجنين تنقسم على أقسام: أولها: أن المني إذا لم يقذفه الرحم إلى خارج؛ استدار وصار كالكرة، ثم إنه يثخن بالحرارة ثم يصير زيدا في اليوم السادس. وثانيها: ظهور النقط الثلاث الدموية، أحدها في الوسط، وهو الموضع الذي إذا تمت خلقته كان قلبًا،

(١) انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: (٥/٦٢-٦٣)، وعبد الكريم نجيب الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام: (ص: ٤٢٧).

(٢) ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن: (١/٥٢٤).

(٣) عبد الكريم الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام: (ص: ٤٢٣-٤٢٤) بتصرف، وانظر: موسوعة بيان الإسلام: (ص: ٨٧-٨٨).

(٤) الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام: (ص: ٤٢٨-٤٢٩).

(٥) ابن حجر، فتح الباري: (١١/٤٨١).

والثاني فوق، وهو الدماغ، والثالث على اليمين وهو الكبد. ثم إن تلك النقط تتباعد ويظهر فيما بينها خطوط، وذلك يحصل بعد ثلاثة أيام أخرى، يكون ذلك تسعة أيام. وثالثها: أن تنفذ الدموية في الجميع، فيصير علقة، وذلك بعد ستة أيام أخرى، فيصير المجموع خمسة عشر يومًا. ورابعها: أن يصير لحمًا، وذلك إنما يتم باثني عشر يومًا، صار المجموع سبعة وعشرين يومًا. وخامسها: أن ينفصل الرأس عن المنكبين، والأطراف عن الضلوع والبطن، ثم إنه يحس في بعض ويخفى في بعض، وذلك يتم في تسعة أيام أخرى، فيكون المجموع ستة وثلاثين يومًا. وسادسها: أن يتم انفصال هذه الأعضاء بعضها من بعض، وتصير بحيث يظهر ذلك للحس ظهورًا بيِّنًا، وذلك يتم في أربعة أيام أخرى، فيكون جملة المجموع أربعين يومًا. وقد يتأخر نادرًا إلى تمام خمسة وأربعين يومًا، وقد يتقدم أيضًا نادرًا فيتم ما ذكرناه في تمام ثلاثين يومًا. وقال أرسطو طاليس: إن السقط بعد أربعين يومًا إذا شق عنه السلا ووضع الماء البارد؛ ظهر منه شيء صغير متميز الأطراف"[1].

والحافظ ابن رجب الحنبلي، قال: "وظاهر هذا الحديث يدل على أن تصوير الجنين وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه يكون في أول الأربعين الثانية، ... وقد ذكر علماء الطب ما يوافق ذلك، وقالوا: إن المني إذا وقع في الرحم، حصل له زبدية ورغوة ستة أيام أو سبعة، وفي هذه الأيام تصور النطفة من غير استمداد من الرحم، ثم بعد ذلك تستمد منه، وابتداء الخطوط والنقط بعد هذا بثلاثة أيام، وقد يتقدم يومًا ويتأخر يومًا، ثم بعد ستة أيام -وهو الخامس عشر من وقت العلوق- ينفذ الدم إلى الجميع فيصير علقة، ثم تتميز الأعضاء تميزًا ظاهرًا، ويتنحى بعضها عن ممارسة بعض، وتمتد رطوبة النخاع، ثم بعد تسعة أيام ينفصل الرأس عن المنكبين، والأطراف عن الأصابع تميُّزًا يستبين في بعض، ويخفى في بعض. قالوا: وأقل مدة يتصور الذكر فيها ثلاثون يومًا، والزمان المعتدل في تصوير الجنين خمسة وثلاثون يومًا، وقد يتصور في خمسة وأربعين يومًا، قالوا: ولم يوجد في الإسقاط ذكر تم قبل ثلاثين يومًا، ولا أنثى قبل أربعين يومًا، فهذا يوافق ما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد..."، ثم قال: "وما ذكره الأطباء يدل على أن العلقة تتخلق وتتخطط، وكذلك القوابل من النسوة يشهدن بذلك، وحديث مالك بن الحويرث يشهد بالتصوير في حال كون الجنين نطفة أيضًا، والله تعالى أعلم"[2].

(١) ينظر: الصاوي، عبد الجواد، أطوار الجنين ونفخ الروح، منشور بموقعه الرسمي تحت الرابط الآتي: https://cutt.us/2zi6I وانظر: الأغر، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام: (ص: ٤٢٨-٤٢٩).

(٢) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم: (١/١٥٨-١٥٩).

وابن قيم الجوزية، قال: "ويأذن الله لمَلَكِ الرَّحِم: عَقْدَهُ، وطَبخَهُ أربعين يومًا كما يشاء، وفي تلك الأربعين يُجمَعُ خَلْقُه؛ ... وهذا مطابقٌ لقول النَّبِيِّ ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». ولقد كَفَى النبيُّ ﷺ بهذا الإجمال عن هذا التفصيل، وهذا يقتضي أنَّ اجتماع خَلْقه وقع في الأربعين الأُولَى"[1]، وغيرهم.

وبذلك يتبين بجلاء أن ما جاء مجملًا في رواية البخاري، جاء مفسرًا في رواية مسلم، فاتضح معنى الحديث، واستقام فهمه، وعلم أنه مطابق لعلم التشريح غير مخالف له، وعليه فقد سقطت دعوى تضعيف الحديث والتشكيك فيه.

هذا من حيث تفنيد الادعاء الأول، أما ما يتعلق بالادعاء الثاني، فنقول:

إن الحديث رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والحميدي، والطيالسي، وغيرهم بلفظ: «فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

أما كلام عمرو بن عبيد المعتزلي عليه؛ فقد عد ذلك "من ضلالاته وخرافاته، وحماقته وجهالاته"[2].

ومن خلال السبر نجد أن للحديث شاهدًا يوضح معناه، ويحل ما استشكل فيه، فقد أخرج البخاري ومسلم وغيره، عن سهل رضي الله عنه قال: التقى النبي ﷺ والمشركون في بعض مغازيه فاقتتلوا، فمال كل قوم إلى عسكرهم، وفي المسلمين رجل لا يدع من المشركين شاذة ولا فاذة إلا اتبعها فضربها بسيفه، فقيل: يا رسول الله، ما أجزأ أحد ما أجزأ فلان. فقال: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ». فقالوا: أينا من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار؟ فقال رجل من القوم: لاتبعنه، فإذا أسرع وأبطأ كنت معه، حتى جرح فاستعجل الموت، فوضع نصاب سيفه بالأرض، وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فجاء الرجل إلى النبي ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله، فقال: «وما ذاك» فأخبره فقال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ وَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[3]. فيحمل حديث ابن مسعود رضي

---

(١) ابن قيم الجوزية، التبيان في أيمان القرآن: (١/٥٠٥-٥٠٧).

(٢) ابن حجر الهيتمي، الفتح المبين بشرح الأربعين: (ص: ٢١٧).

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقول فلان شهيد، رقم الحديث: ٢٨٩٨، (٤/٣٧)، ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، رقم الحديث:

الله عنه على هذا الحديث، وبه يفسر، وفي ضوئه يفهم، فزيادة: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ». الواردة في هذا الحديث تبين أن المرائي أو المنافق؛ قد يعمل أعمالًا صالحة ظاهرها الصلاح، وتبدو للناس كأنها من أعمال الجنة، فيظنون به خيرًا، ويحكمون عليه وفق ما يرونه من ظاهر عمله، بالصلاح وباستحقاق الجنة، إلا أن صاحب هذه الأعمال فيما يعلمه الله تعالى يكون مرائيا بها، أو منافقًا فيها، أو قاصدًا غير وجه الله تعالى بها، فيحبطها الله تعالى، ولا يقبلها، بل تكون سببا في دخول صاحبها النار، فحديث سهل رضي الله عنه مقيد لحديث ابن مسعود رضي الله عنه، في أن الشخص الذي حُكِم له بدخول النار، وكان عمله صالحا فيما يبدو للناس، كان منافقًا به ومرائيًا، لم يخلص النية لله تعالى، وأن الذي حُكِم له بدخول الجنة، وكان عمله غير صالح فيما يبدو للناس، كانت له خبيئات أعمال لم تظهر للناس، أو كان يجاهد نفسه على ترك ما يفعله من أعمال غير صالحة، فاستحق بعلم الله تعالى دخول الجنة.

وعليه فإن الله تعالى ﴿لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ٧٤-٧٥]، لا يخفى عليه عمل المرائي، ولا عمل المخلص المتفاني، وهو سبحانه العدل الكريم، لا يخذل من عمل بصدق وإخلاص، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧١]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

ويشهد لهذه الأحاديث ويؤكد على معناها كذلك، ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خيبر، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ». فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الَّذِي قُلْتَ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَى النَّارِ». قَالَ: فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَنَادَى بِالنَّاسِ: «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»[1]. يقول القرطبي رحمه الله:

١١٢، (١٠٦/١).

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب: إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، رقم الحديث: ٢٨٩٧: (١١١٤/٣)، ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، رقم الحديث: ١١١:

"ظاهر هذا الحديث: أن هذا العامل كان عمله صحيحًا؛ وأنه قريب من الجنة بسبب عمله، حتى أشرف على دخولها، وإنما منعه من دخولها سابق القدر الذي يظهر عند الخاتمة، وعلى هذا فالخوف - على التحقيق - إنما هو مما سبق؛ إذ لا تبديل له ولا تغيير، فإذًا: الأعمال بالسوابق، لكن لما كانت السوابق مستورة عنا، والخاتمة ظاهرة لنا، قال ﷺ: إنما الأعمال بالخواتيم أي: عندنا، وبالنسبة إلى اطلاعنا في بعض الأشخاص، وفي بعض الأحوال. وأما العامل المذكور في حديث سهل المتقدم في الإيمان؛ فإنَّه لم يكن عمله صحيحا في نفسه، وإنما كان رياء وسمعة، ولذلك قال ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهو مِنْ أَهْلِ النَّارِ»"[1].

كما يشهد لهذه الأحاديث، قول النبي ﷺ عن الخوارج في حديث ذي الخويصرة: «دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»[2]، فمثل هؤلاء هم من يختم لهم بعمل أهل النار فيدخلونها، أما المؤمن الصادق المخلص، المثابر على العمل الصالح؛ فإنه الله تعالى يثبته ويسدده، ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، "[3]؛ يقول ابن القيم رحمه الله: "وأما كون الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب؛ فإن هذا عمل أهل الجنة فيما يظهر للناس، ولو كان عملا صالحا مقبولا موجبا للجنة قد أحبه الله ورضيه؛ لم يبطله عليه ... فيقال لما كان العمل بآخره وخاتمته لم يصبر هذا العامل على عمله حتى يتم له، بل كان فيه آفة كامنة، ونكتة خذل بها في آخر عمره، فخانته تلك الآفة والداهية والباطنة في وقت الحاجة، فرجع إلى موجبها، وعملت عملها، ولو لم يكن هناك غش وآفة؛ لم يقلب الله إيمانه لقد أورده مع صدقه فيه وإخلاصه بغير سبب منه يقتضي

(١٠٥/١).

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٦٥٣/٦-٦٥٤).

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث: ٣٦١٠، (٢٠٠/٤)، ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم الحديث: ١٠٦٤، (٧٤١/٢).

(٣) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (١٨١/١).

إفساده عليه. والله يعلم من سائر العباد ما لا يعلمه بعضهم من بعض"[1].

وقال ابن رجب رحمه الله: "وقوله: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ» إشارة إلى أن باطن الأمر يكون بخلاف ذلك، وإن خاتمة السوء تكون بسبب دسيسة باطنة للعبد لا يطلع عليها الناس، إما من جهة عمل سيِّء ونحو ذلك، فتلك الخصلة الخفية توجب سوء الخاتمة عند الموت ... والشق الآخر من الحديث يعني أن من المؤمنين الصادقين من يعمل "عمل أهل النار، وفي باطنه خصلة خفية من خصال الخير، فتغلب عليه تلك الخصلة في آخر عمره، فتوجب له حسن الخاتمة"[2].

ومما يشهد لذلك، قصة أُصَيْرِمُ بني عبد الأشهل عمرو بن ثابت بن وقش، الذي كان يأبى الإسلام على قومه، فلما كان يوم أحد وخرج رسول الله ﷺ إلى أحد؛ بدا له الإسلام فأسلم، فأخذ سيفه فغدا حتى أتى القوم، فدخل في عرض الناس، فقاتل حتى أثبتته الجراحة، قال: فبينما رجال بني عبد الأشهل يلتمسون قتلاهم في المعركة إذا هم به، فقالوا: والله إن هذا للأصيرم، وما جاء؟ لقد تركناه وإنه لمنكر لهذا الحديث، فسألوه ما جاء به؟ قالوا: ما جاء بك يا عمرو، أحدبا على قومك، أو رغبة في الإسلام؟ قال: بل رغبة في الإسلام، آمنت بالله ورسوله، وأسلمت، ثم أخذت سيفي فغدوت مع رسول الله فقاتلت حتى أصابني ما أصابني، قال: ثم لم يلبث أن مات في أيديهم، فذكروه لرسول الله ﷺ فقال: «إِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[3]، فأصيرم رضي الله عنه، أمضى عمره على غير الإسلام، ثم دخل فيه وما لبث أن استشهد فاستحق بذلك الجنة.

ومما يجدر التنبيه إليه إلى أن الحالة المذكورة في الحديث ليست هي الغالبة، وإنما الأصل أن الناس شهداء على بعضهم، فمن شهد له الناس بالخير فهو على خير بإذن الله، ويختم له به، والعكس صحيح، يقول الإمام النووي رحمه الله: "والمراد بهذا الحديث أن هذا قد يقع في نادر من الناس؛ لا أنه غالب فيهم، ثم إنه من لطف الله تعالى وسعة رحمته انقلاب الناس من الشر إلى الخير في كثرة، وأما انقلابهم من الخير إلى الشر ففي غاية الندور ونهاية القلة[4]. ومما يدل على ذلك: حديث أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، أنهم مَرُّوا بِجَنَازَةٍ،

(١) ابن القيم، الفوائد: (ص: ١٦٣).

(٢) ابن رجب، جامع العلوم والحكم: (١/١٨٠).

(٣) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث: ٢٣٦٣٤، (٣٩/٤٢).

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم: (١٦/١٩٢).

فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ» ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ: مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»[1]. وهذه الأحاديث تحثنا على "إخلاص الأعمال لله تعالى، والتحرز من الرياء، وترك العجب بالأعمال، وترك الالتفات والركون إليها، والتعويل على كرم الله تعالى ورحمته، والاعتراف بمنته"[2].

ومن خلال ما تقدم تبين لنا أن منهج السبر القائم على تتبع طرق الأحاديث النبوية وجمع رواياتها وشواهدها، وقراءتها قراءة كلية شاملة؛ يمثل أداة علمية دقيقة وفاعلة في فهم نصوص السنة النبوية، وإزالة ما يقد يتوهم من تعارض بين النصوص بعضها من جهة، وبينها وبين الحقائق العلمية الثابتة من جهة ثانية، مما يرسخ الثقة بالسنة النبوية كمصدر ثان من مصادر التشريع الإسلامي، وينفي ما قد يثار حولها من استشكالات مبنية على قراءة سطحية أو مبتورة للنصوص.

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم الحديث: ١٣٦٧، (٩٧/٢)، ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الجنائز، باب فيمن يثني عليه خير أو شر من الموتى، رقم الحديث: ٩٤٩، (٩٧/٢).

(٢) القرطبي، المفهم لما أشكل من صحيح مسلم: (٦٥٤/٦)، بتصرف يسير.

خاتمة تتضمن أبرز النتائج

وأهم التوصيات:

أولًا: النتائج:

منهج السبر عند المحدثين منهج نقدي يعتمد على جمع طرق الحديث، وتتبع شواهده، ومقارنتها، من أجل قراءتها قراءة كلية، للوصول إلى فهم شامل، دقيق وعميق، للحديث النبوي الشريف.

منهج السبر عند المحدثين من أهم أدوات فهم الحديث، ودرء الإشكالات عنه، وتصحيح المفاهيم الخاطئة حوله، ذلك أن الحديث يفسر بعضه بعضا.

وجوب اعتماد السبر منهجًا أساسًا ومستدامًا في قراءة الحديث النبوي الشريف وفهمه، ذلك أن الادعاءات الزائفة على الحديث النبوية إنما تنشأ من قراءة سطحية أو مبتورة للأحاديث النبوية.

منهج السبر يرسخ مكانة الحديث النبوي الشريف، من حيث كونه المصدر الثاني من مصادر التشريع.

يؤكد السبر على أن الحديث النبوي الشريف يتفق مع العقل والواقع، ولا يخالفهما بحال، وذلك عند دراسته دراسة علمية دقيقة ومتأنية.

ثانيًا: التوصيات:

اعتماد مساق أكاديمي متخصص بعنوان (منهج السبر عند المحدثين، وأثره في فهم الحديث النبوي الشريف، ودرء الإشكالات والشبهات المدعاة عليه)، وذلك في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.

تعزيز مهارة سبر الأحاديث لدى طلبة الجامعات، من خلال برامج تدريبية عملية، تعلمهم آلية السبر، وكيفية استخراج أوجه الاتفاق والافتراق بين الروايات، وحثهم على اعتماد منهج السبر أداة علمية مستدامة في دراسة الحديث النبوي الشريف.

إعداد موسوعة علمية شاملة للرد على الشبهات المثارة حول الحديث النبوي الشريف، تعتمد على منهج السبر في تناول الأحاديث ودراستها.

دعوة الباحثين إلى إعداد دراسات ومشاريع علمية حول تطبيقات منهج السبر في كشف العلل، ودفع الشبهات، وفهم الحديث.

المصادر والمراجع

١. إتمام الدراية لقراء النقاية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٩٥٩م.
٢. اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
٣. أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٥. الإسلام وصياح الديك، جواد موسى محمد عفانة، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٣م.
٦. أطوار الجنين ونفخ الروح، عبد الجواد الصاوي، منشور بموقعه الرسمي، د.ط، د.ت.
٧. إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام، عبد الكريم نجيب الأغر، دار العلوم، بيروت، د.ط، د.ت.
٨. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٩. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، محمد بن إبراهيم ابن المنذر، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٤، ٢٠٢٠م.
١٠. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد الستار أبو غدة، وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١١. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، ١٩٨٨م.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ/١٩٦٥ - ٢٠٠١م.

١٣. تاريخ ابن معين، يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت.
١٤. تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٥. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٦. التبيان في أيمان القرآن، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ط٤.
١٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٨. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
١٩. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٠. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢١. الجامع المسند الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣١١هـ.
٢٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، يوسف بن عبد الله النمري ابن عبد البر، تحقيق: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الفكر، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٢٣. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م.
٢٤. جمهرة اللغة، محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٥. دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٦. الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٢٧. السبر عند المحدثين وأثره في معرفة أنواع علوم الحديث في المتن والإسناد وفي الحكم على الرواة وعلى المرويات، عبد الكريم محمد جراد، دار البيان، دمشق، ط٢، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
٢٨. السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين، أحمد العزي، بحث مقدم لندوة علوم الحديث؛ واقع وآفاق، كلية الدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٣م.
٢٩. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود، المطبعة الأنصارية، الهند، ١٣٢٣هـ.
٣٠. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٩٩٢م.
٣١. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٢. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ.
٣٣. علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٣٤. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.
٣٦. الفتح المبين في شرح الأربعين النووية، أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٣٨. الفوائد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٤٠. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤١. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
٤٣. المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد ابن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٤٤. مختصر صحيح البخاري، عبد الله بن عبد الرحمن الزبيدي، دار المعارف، بيروت، د.ط، د.ت.
٤٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٤٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
٤٧. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٤٨. موسوعة بيان الإسلام، موسوعة بيان الإسلام، دار السلام، القاهرة، د.ط، د.ت.
٤٩. ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق: صالح أحمد الشامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٥٠. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع صبحي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.
٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٥٢. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.